الذى صار الحكم ما بينهما ضروريا فقد علمنا من جهة غير التى لا يمكن انه مسلم
لكن لم لا يجوز ان يكون تلك الجهة بحيث توجب تحقق علمه فى العقل وحكم العقل
به وبانه لا يمكن ان لا يكون كذا فلا يصح تفريع قوله فيكون قد علم انه كذا وكذا ولم
يعلم انه لا يمكن ان لا يكون كذا وكذا وهذا والله اعلم لحقيقة الحال ثم الشيخ قال فى
الفصل الثانى لهذا الفصل ثم لسائل ان يسال ويقول انه اذا لم يكن بين الموضوع
والمحمول سبب فى نفس الوجود فكيف يبين النسبة بينهما بيان فنقول اذا كان
بينا بنفسه فلا يحتاج الى بيان ويثبت فيه اليقين من جهة ان نسبة المحمول
الى الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع بحسب مواصلتها للمحمول وتثبت
المواصلة ووجوبها من حيث وجب فالعلم الحاصل يقينى غير زائل وان لم يكن
بينا بنفسه فلا يمكن البتة ان يقع به علم يقينى غير زائل لانا اذا جعلنا الموسط
ليس بسبب لم يكن ان يطلب هذا العلم اليقينى وان جعلناه ما هو سبب
وجد وسطنا سببا وهذا خلاف اذ فرضناه لا سبب وقال ولشبيه ان يكون
امثال هذه بينة بنفسها كلها او يكون بيانها بالاستقراء الا انه لا يخلوا اذا بين
بالاستقراء من احد امرين وذلك لانه اما ان يكون وجود نسبة المحمول الى
جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب اذا ما كان الاستقراء بهذا النوع
واما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع فى نفسه بسبب فان كان
بينا بنفسه فى كل واحد منها فاما ان يكون البيان بالحس وذلك لا يوجب
الدوام ولا يرفع امكان الزوال فلا يكون من تلك المقدمات يقين واما ان
يكون بالعقل وهذا القسم غير جائز لان هذا المحمول لا يجوز اما ان يكون
ذاتيا بمعنى المقوم فانا سنبين بعد ذلك ان الذاتى بمعنى المقوم غير معلول
فى الحقيقة وجوده لما هو له بين واما ان يكون عرضيا ولا شك ان يكون

الاعراض

الاعراض اللازمة لكلى يقال على الجزئيات اذ صح حمله على الكل فيكون
هذا لازما لشئ من المعانى الذاتية لجزئيات اذ صح حمله على الكل فيكون
النوع فان العرض الذى هذه صفته هذا شانه واذا كان كذلك كان حمله
على كل جزئى لاجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات فيكون ذلك اى
الذاتى لازما لشئ من المعانى سببا عاما لوجود هذا العرض للجزئيات
وفرضناه بلا سبب واذا علم من غير جهة ذلك السبب لم يكن ذلك العلم
ضرورى ولا يقين فضلا عن علم بين بنفسه واما اذا كان حال الموضوع
عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه بل يمكن ان يبين ببيان فذلك
البيان اما ان يكون بيانا لا يوجب فى كل منها اليقين الحقيقى الذى يقصده
فكيف يوقع ما ليس يقينا اليقين الحقيقى الكلى واما ان يكون بيانا بالسبب
فيوجب اليقين الحقيقى فى كل واحد منها فيجب ان يتفق فى السبب كما
قلنا فيكون وجود السبب للمعنى الكلى اولا واذا كان السبب لا يندفع هذا
المعنى الكلى فليس ايضا بيانا فى الجزئى واذا يقع فى الكلى فيكون النافع والمفيد
هو القياس عند ذلك لا الاستقراء واما ان يكون لا سبب هناك البتة
فيكون اما ان يكون بينا بنفسه وذلك مما قد ابطل واما بالاستقراء و
هذا ما يذهب الى ما لا يتوقف فقد ثبت ان ما لا سبب لنسبة المحمول فاما بين بنفسه
واما لا يبين بيانا يقينيا بوجه قياسى انتهى مع التلخيص ولا يخفى ان هذا
مع طوله مبنى على ان العلم بذى السبب لا يكون الا من جهة السبب وقد
ابطلناه وعلى ان الحس لا يفيد علما كليا وقد عرفت طريقا به يعطى العلم
الكلى ومع ذلك يرد عليه عدم افادة القياسات الخليفة اليقين الكلى كما
يصدق باستحالة المستحيلات كاستحالة غير المتناهى والجواهر الفرد

Copyright © King Saud University